



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

نظرية الظروف الطارئة وأثرها في التوازن الاقتصادي للعقد
(دراسة تحليلية في ضوء قانون المعاملات المدنية الإماراتي)

للطالب

خميس صالح ناصر عبد الله المنصوري

المشرف

د. أسامة بدر، قسم القانون الخاص
كلية القانون

المكان والزمان

10:00 صباحاً

الخميس، 05 أكتوبر 2017

قاعة المحكمة التعليمية (0005) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون (طلاب)

الملخص

تخضع كافة العقود لقاعدة عامة تتمثل في التزام الأطراف بتنفيذ ما ورد بها من التزامات، ولكن هذه القاعدة تصطدم بقاعدة أخرى وهي أن يكون هناك توازن بين التزامات الأطراف من الناحية الاقتصادية في مرحلة تكوين العقد وتنفيذه، ويتم مواجهة أي إختلال يصيب هذا التوازن في مرحلة التعاقد عبر نظرية الإذعان، أما في مرحلة التنفيذ فيتم مواجهته عبر نظرية الظروف الطارئة، وما يهمننا في هذا المجال هو الاستثناء الثاني المتعلق بالظروف الطارئة أثناء التنفيذ. وقد تناولت العديد من القوانين الوضعية تقنين نظرية الظروف الطارئة، ومنها قانون المعاملات المدنية بدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (5) لسنة 1985م حيث أقر الظروف الاستثنائية في المادة 249 منه. وتفترض نظرية الظروف الطارئة وجود عقد يتراخى وقت تنفيذه إلى أجل وعندما يحل هذا الأجل تظراً ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها من قبل الأطراف، ويترتب عليها اختلال التوازن الاقتصادي للعقد بين طرفيه اختلالاً خطيراً بحيث يصبح تنفيذ المدين للعقد يهدده بخسارة فادحة تخرج عن الحد المعقول، وهنا يحق للطرف المضرور اللجوء للقضاء لإعادة التوازن خروجاً عن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين. وقد تمثلت أهداف البحث في إلقاء الضوء على عدة محاور رئيسية تتمثل في بيان ماهية الظروف الطارئة، وهل تطبق على جميع العقود؟ وماهي شروط تطبيقها، وكيف يمكن معالجة آثارها بالنسبة للمتعاقدين أو الغير، وأيضاً بيان مدى سلطة القاضي في تعديل العقد أو فسخه استناداً لهذه النظرية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تناولنا بداية لمحة تاريخية عن نظرية الظروف الطارئة وتطورها، ثم تم تقسيم البحث لفصلين تناولنا في الأول منها مفهوم النظرية وشروطها وأضحنا من خلاله تعريفها وتمييزها عن النظم المقاربة لها، ونطاق تطبيقها، كما تناولنا الأساس القانوني لها. أما الفصل الثاني فكان مخصصاً لأثر نظرية الظروف الطارئة وسلطة القاضي في تحقيق التوازن الاقتصادي للعقد، وتناولنا من خلاله بيان أثر النظرية بالنسبة للمتعاقدين والغير، وضوابط سلطة القاضي في تحقيق التوازن الاقتصادي للعقد ومدى هذه السلطة في تحقيق هذا التوازن. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض التوصيات والتي نوجزها في يلي: أن يتم تعديل تشريعي لاستبعاد شرط العمومية لتطبيق نظرية الظروف الطارئة لأنه شرط مصطنع لا تمليه طبيعة النظرية، حتى يمكن تحقيق الغايات والأهداف العادلة التي تسعى إليها وتنشدها النظرية.

أن يسير المشرع الإماراتي على نهج المشرع المصري بتعديل تشريعي وينص صراحة على حق الاطراف في اللجوء لنظام تجديد الالتزام، حتى يتمكنوا من استخدامه هذه الوسائل التي تعد الانسب والأكثر ملائمة في تحقيق التوازن الاقتصادي لمواجهة الآثار المترتبة على الظروف الطارئة.

كلمات البحث الرئيسية: سلطة القاضي، المشرع الإماراتي، العقد، الظروف الطارئة. التوازن الاقتصادي.